وبما فى الحد اللغوى ولا الى مايقال ان المتعدى

علم فلا يكون المعنى ملتفتاً اليه نعم لو قال المتعدى

ما يتعدى كما قال عز الدين الزنجانى لا احتياج و

واللازم ما اى الفعل الذى او فعل لم يتجاوز فيه

تصور فعل الفاعل او فعل فاعله بلا اعتبار امر

عارض الى المفعول به ووجه تسميته باللازم لزومه

على الفاعل وعدم انفكاكه عنه كما اشار اليه المصنف

رح بقوله بل وقع فى نفسه اى نفس الفاعل واعلم

ان كلاً من المتعدى واللازم شخصى ونوعى والاول لا

يتوقف على الوضع بخلاف الثانى فانه يحتاج الى الاسباب

الوجودية والعدمية فاسباب التعدية يرتقى الى احد

عشر التضعيف والهمزة وحرف الجر وسين استفعل

والف المفاعل وتضمين معنى المتعدى والصوغ على فعل

بالفتح لافادة الغلبة والبناء على افعوعل مراداً به المبالغة

وتكرار اللام واسقاط الهمزة افعل واسقاطه الجار

توسعاء اسباب اللزوم رفع اسقاط اسباب التعدية

والرد اى باب انفعل وافتعل وفعل والرد الى تفعل

وتفعلل

وتفعلل ان كان رباعياً ثم انه قد نقل فى معرفة المتعدى

واللازم ظابط وهو ان ما يفعل بجميع البدن فهو لازم كقام

وذهب وما يفعل بعضو واحد او قلب او حس فهو

متعد نحو ضرب وعلم وذاق الباب الثانى فعل يفعل

بفتح العين فى الماضى وكسرها فى الغابر قدم على الباب

الثالث لكونه من دعائم الابواب وكثرة لغاته واستعماله

حتى نقل عن الثعلبى انه اذا اشكل عليك فعل ولم تدر

من اى باب هو فاحمله على يفعل بالكسر فانه اصل الابواب

قال السيد الشريف فى حاشيته رحمه الله الزنجانى ان هذه الابواب

الثلثة على القياس لانه بين الماضى والمضارع مغايرة فى

المعنى اذ الماضى للزمان السابق والمضارع للاحق فا

فاراد ان يكون بينهما مغايرة فى اللفظ ايضا ليكون

اللفظ مطابقاً للمعنى ثم قال وفيه نظر لان المغايرة

تحصل بحرف المضارعة فلم يكن للحركة مدخل فيها والا

لانتفت مخالفة المعنى عند مخالفة اللفظ وان سلم

انها قياسية فالخصوصة سماعية بدليل عدم جواز

الكسر فى ينصر والضم فى يضرب مع حصولها وقال صاحب